المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

1-1-2026

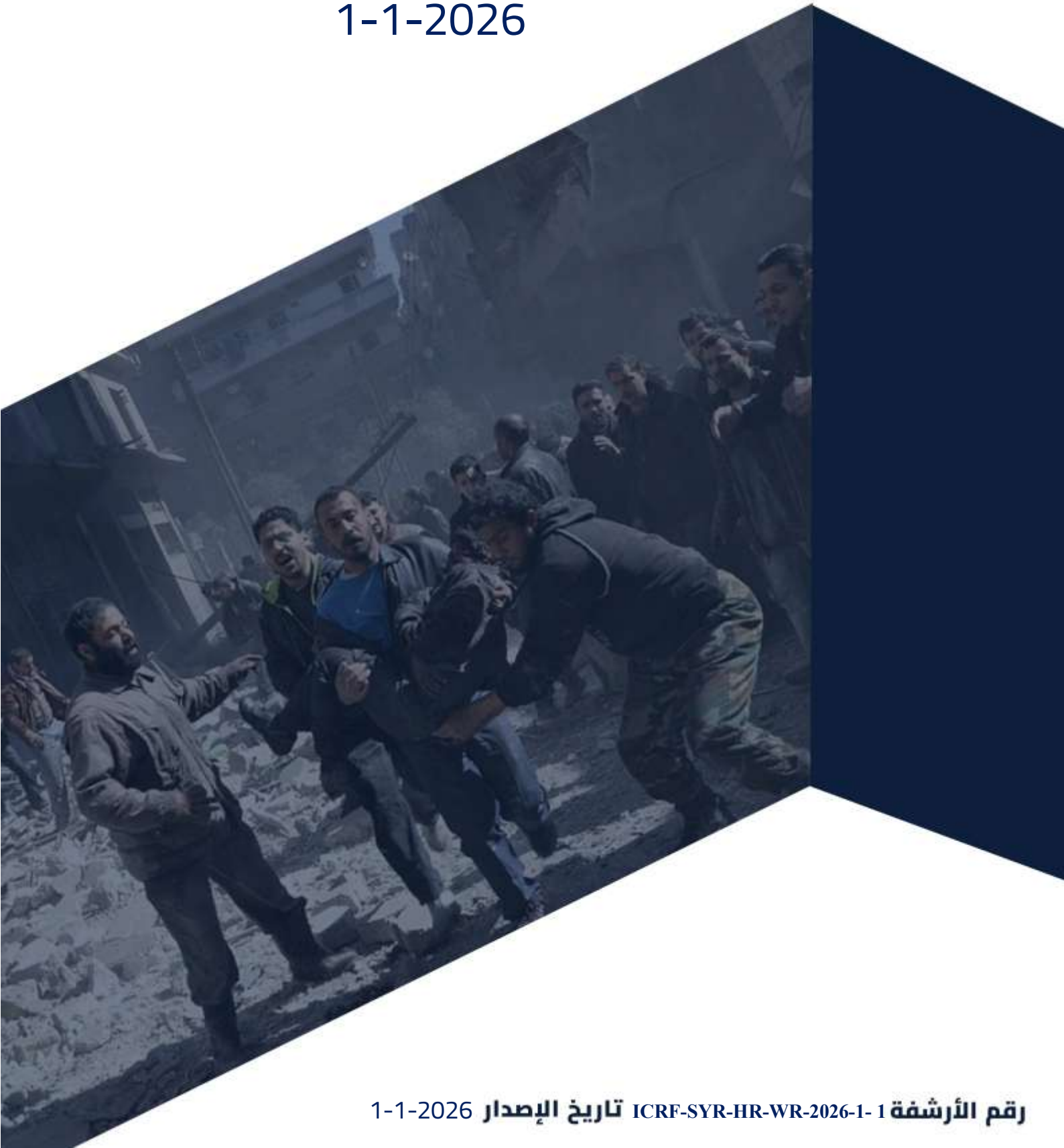

رقم الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2026-1-1 تاريخ الإصدار 1-1-2026

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل

- **الحكومة السورية؛**
- **المجموعات المسلحة** بمختلف انتماءاتها وخلفياتها؛
- **الحكومة التركية؛**
- **الحكومة الإسرائيلية؛**
- **قوات التحالف الدولي؛**
- **وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.**

يهدف التقرير إلى

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

أولا – الملخص التنفيذي

شهد الأسبوع الممتد بين **26 كانون الأول/ديسمبر 2025 و01 كانون الثاني/يناير 2026** توثيق **153 حدثًا** في **13 محافظة**، أسفرت عن **752 انتهاكًا** موثقًا؛ أي **زيادة عددية** مقارنة بالأسبوع السابق (654/118)، لكن مع **انخفاض "مركّبة" الواقعة** نسبيًا إلى **4.92 انتهاك/حدث** (مقابل 5.54). تصدّرت **القنيطرة ثم اللاذقية ثم دمشق** من حيث كثافة الانتهاكات، بينما شكّلت **المجموعات المسلحة/القوات الرديفة** ثم **الحكومة السورية** ثم **الحكومة الإسرائيلية** المصدر الأكبر للانتهاكات. سجّل الأسبوع **قفزة كبيرة** في مؤشرات **الجرحى** و**الاعتقال التعسفي** و**الاختطاف/الاختفاء** مقارنة بالأسبوع السابق، بما يوحي بأن الضغط الحقوقي انتقل من "كثافة داخل الحدث" إلى **اتساع حجم الوقائع وارتفاع الأثر البشري** في عدد من المحافظات (خصوصًا الساحل/الوسط، مع استمرار الجنوب كمولّد انتهاكات احتكاكية).

المؤشرات العامة

المؤشر	الأسبوع 19–25	الأسبوع 26–01	القراءة التحليلية
إجمالي الأحداث	118	153	تصاعد واضح في عدد الوقائع (+35) بما يرجّح اتساع ساحات الاحتكاك/الضبط بدل انحسار "موجة" واحدة
إجمالي الانتهاكات	654	752	ارتفاع (+98) يعكس ضغطًا حقوقيًا متجددًا رغم انخفاض الكثافة لكل واقعة
عدد المحافظات المتأثرة	14	13	انكماش جغرافي طفيف (غياب الحسكة هذا الأسبوع) مع تمركزٍ أشد في محافظات بعينها
معدل الانتهاكات لكل حدث	5.54	4.92	انخفاض نسبي في المركّبة، لكن المستوى يبقى مرتفعًا ويعكس بيئة ضبط/عنف نشطة

أعداد الضحايا

الفئة	الأسبوع 19–25	الأسبوع 26–01	التفسير الحقوقي
المعتقلون تعسفيًا	52	181	قفزة كبيرة تشير إلى اتساع "ظل الإجراءات" (مداهمات/توقيفات/حواجز) أكثر من كونه تحسنًا مؤسسيًا
الجرحى	105	241	ارتفاع حاد يعكس زيادة أحداث العنف/استخدام القوة؛ ويبرز ثقل الساحل (اللاذقية تحديدًا) في الإصابات
القتلى	80	76	استقرار مرتفع نسبيًا (انخفاض طفيف) لا ينفي استمرار مخاطر القوة المميتة
المخطوفون/المختفون	9	32	ارتفاع لافت يوحي بعودة نمط الخطف/الإخفاء أو توسع صعوبة الوصول/الإبلاغ
حالات غير محددة	36	41	ارتفاع محدود يعكس استمرار فجوات التوثيق تحت ضغط الخوف/القيود/السيولة الأمنية

- **أمنيًا/ميدانيًا** :استمرار مناخ "الاستنفار بعد الصدمة" المرتبط بسياقات مكافحة الإرهاب وما يرافقها عادةً من **توسع إجراءات الضبط** (توقيفات وقائية، ملاحقات، تشديد نقاط) ينسجم مع القفزة في **الاعتقال التعسفي** وارتفاع الإصابات، دون أن يلزم عنه بالضرورة تصعيد قتالي شامل على كل الجبهات.
- **جنوبًا** :بقاء **القنيطرة** في الصدارة (149 انتهاكًا) يحافظ على نمط "احتكاك السيطرة" القريب من المدنيين (توغلات/تقييد حركة/ترويع)، وهو نمط معروف بأنه **يرفع الحصيلة عبر تكرار الوقائع** حتى عندما لا يحدث انفجار عسكري واسع.
- **ساحليًا/اجتماعيًا** :صعود **اللاذقية** إلى المرتبة الثانية مع ثقل واضح في **الجرحى** وارتفاع في **الاعتقالات**، إلى جانب حضور **طرطوس** في الاعتقالات، يقرأ كمؤشر على **توترات محلية/حملات ضبط/احتكاكات مجتمعية** تزيد أثر العنف على الحياة اليومية وتُراكم الانتهاكات.
- **اقتصاديًا/إداريًا** :دخول **استبدال/إعادة تسمية العملة** حيّز التنفيذ في **01/01/2026** يُعد عامل ضغط على المجال العام (قلق معيشي، ازدحام، رقابة، احتكاكات)، وغالبًا ما يدفع نحو **تشدد قصير الأجل** بدل انفراج فوري، بما قد يفسر اتساع وقائع الضبط خلال هذا الأسبوع.
- **سياسيًا/دوليًا** :توازي نقاشات تخفيف/رفع قيود اقتصادية مع خطاب رقابي مشروط يزيد حساسية السلطات والفاعلين محليًا، ويُبقي البيئة الحقوقية **سريعة التأثر بالصدمات وسريعة الارتداد** بدل الاستقرار البنيوي.

الخلاصة

تُظهر معطيات الأسبوع **26/12–01/01** انتقالًا من "تراجع عددي" إلى **تصاعد في عدد الوقائع واتساع أثر الضبط** :ارتفعت الأحداث والانتهاكات، مع **هبوط نسبي** في مركّبية الحدث الواحد، لكن مقابل **قفزة كبيرة** في الاعتقال التعسفي والإصابات وعودة ارتفاع الخطف/الإخفاء. ويعكس ذلك—وفق قراءة المركز—تفاعلًا بين **استنفار أمني ممتد، واحتكاك جنوبي ثابت، وضغط اقتصادي–إداري مع بداية 2026**، بما يجعل التذبذب اليومي والتحسن الظرفي **غير كافيين** للاستدلال على تحسن مؤسسي مستدام.

ثانيا – التحليل البصري للانتهاكات

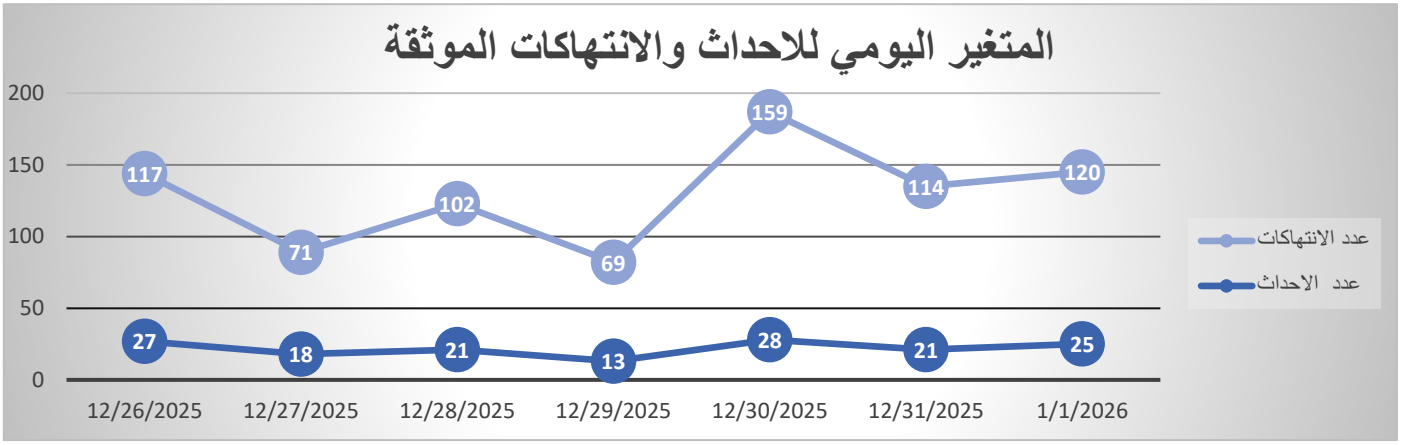

خلال 26 كانون الأول/ديسمبر 2025–1 كانون الثاني/يناير 2026، تُظهر بيانات التوثيق لدى المركز تذبذبًا يوميًا مرتفعًا (153 حدثًا/752 انتهاكًا) دون مسار تحسّن خطّي، مع انتقال واضح من هبوط مبكّر (27–12/29) إلى قفزة حادّة في منتصف/نهاية الفترة.

مقارنةً بالأسبوع السابق (19–12/25) كنمط "موجة صدمة ثم تراجع"، فإن الأسبوع الحالي يبدو أقرب إلى "اهتزاز متواصل مع ارتداد قوي" بدل تراجع تدريجي ما يدعم فرضية استمرار كلفة حقوقية مرتفعة للحدث الواحد عبر الأسبوعين.

- هذا السلوك المتذبذب ينسجم مع التقييم الحقوقي لاستمرار بيئة أمنية متقلبة تُعطّل الحركة والوصول في جنوب سوريا وتُنتج ارتدادات سريعة في المؤشرات .
- اقتران "القمم" بارتفاع المركّبة يتقاطع مع التحذيرات من تقارير متواصلة عن عمليات قتل/اختطاف/انتهاكات تمسّ مجتمعات بعينها في سياق ما بعد التغيير السياسي .
- دخول إعادة فئة/إصلاح العملة حيّز التنفيذ مطلع 2026 يُرجّح أنه رفع منسوب القلق اليومي والاحتكاك الإداري/المعيشي (ازدحام/رقابة/توتر سوق)، وهي عوامل غالبًا ما تزيد "التدابير الضابطة" القصيرة الأجل بدل تهدئة مستدامة.
- استمرار مسار تخفيف/تعليق أجزاء من العقوبات الأوروبية يخلق "مرحلة انتقال توقّعات" (تدقيق، إعادة تموضع مؤسساتي، حساسية أمنية)، ما قد يفسّر لماذا يظهر الارتداد سريعًا بعد أي هدوء قصير بدل أن يترجم فورًا إلى انخفاض ثابت بالمؤشر اليومي.

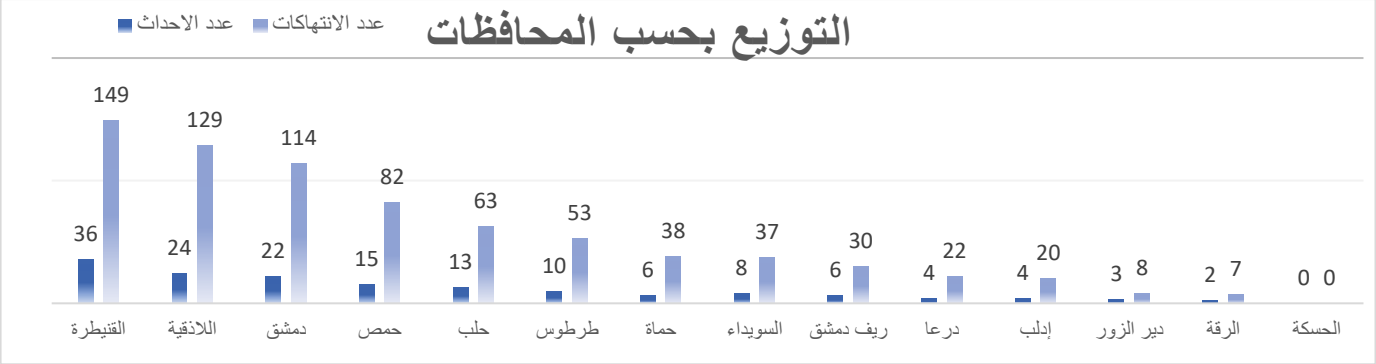

خلال 26 كانون الأول/ديسمبر 2025–1 كانون الثاني/يناير 2026، يُظهر التوزع الجغرافي **نمط "ضغط متعدد المسارات** "أكثر من كونه تصعيدًا موحّدًا، مع انتقال الثقل إلى **الجنوب (القنيطرة)** و**الساحل** و**العاصمة**.

تصدّرت **القنيطرة (149/36)** بما يشير إلى اتساع "احتكاك السيطرة على المجال" جنوبًا؛ وهو سياق **متقلّب/عالي الهشاشة الأمنية** بما يُنتج آثارًا حقوقية مرتفعة حتى دون حرب واسعة .

بالمقارنة مع الأسبوع السابق (القنيطرة **88/17**)، فإن الزيادة هنا **كمّية ومركّبة** معًا (اتساع عدد الوقائع وتعدد أنماط الانتهاك داخل الواقعة).

برز الساحل بوضوح عبر **اللاذقية (24/129) وطرطوس(53/10)** ، وهو نتيجة اضطراب/توتر اجتماعي–أمني في مدن الساحل خلال أواخر ديسمبر.

في المركز، حافظت **دمشق (114/22)** على موقع متقدم يعكس ثقل "الضبط الأمني/الإجرائي" في بيئة كثيفة السكان والحركة، وهو اتجاه يتسق مع استمرار **القتل/الاختطاف/الاحتجاز التعسفي** واستهداف مجتمعات بعينها

يتشكل **قوس ضغط داخلي** عبر **حمص (15/82) وحلب (63/13)** مع تراجع نسبي في **حماة (38/6)** مقارنةً بالأسبوع السابق (حماة **70/11**؛ ما يرجّح "تبدّل تموضع" لا انحسارًا بنيويًا.

في الأطراف، يظهر **انخفاض حاد شرقًا (دير الزور 3/8)** وشمال غرب (إدلب 4/20) مقارنةً بأرقام الأسبوع السابق (دير الزور **53/10**، إدلب **50/8**؛ وهو ما يدعم قراءة أن الضغط هذا الأسبوع تركز على مسارات بعينها بدل انتشاره الوطني.

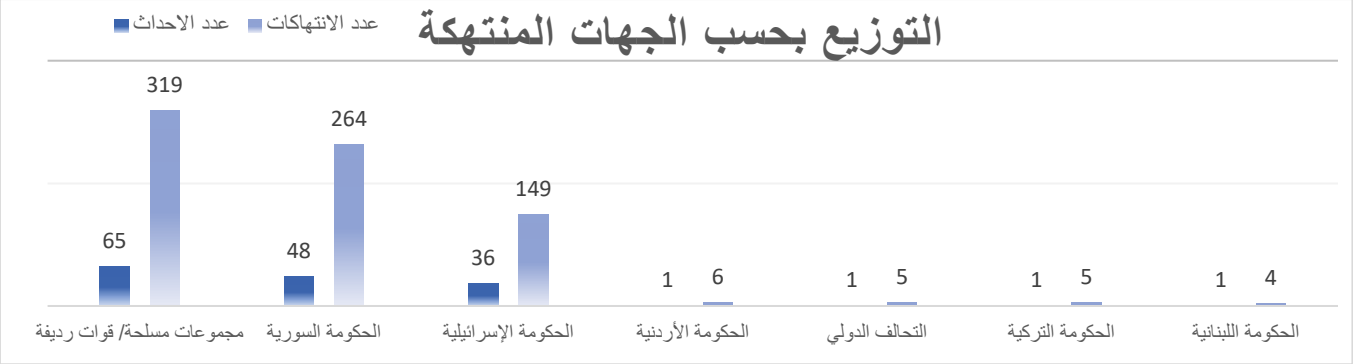

خلال 26 كانون الأول/ديسمبر 2025–1 كانون الثاني/يناير 2026، يستمر نمط **تعدد الفاعلين** مع بقاء العبء الأكبر على **المجموعات المسلحة/القوات الرديفة** (42% من الانتهاكات)، لكن اللافت هو أن ارتفاع عدد الوقائع لديها (+6 أحداث مقارنةً بالأسبوع السابق) ترافق مع **انخفاض نسبي في مركّبية الواقعة الواحدة** ما يوحي بانتشار احتكاكات أكثر عددًا ولكن أقل "تراكبًا" من حيث الأنماط داخل الواقعة الواحدة.

في المقابل، تُظهر **الحكومة السورية** انتقالًا أوضح إلى **توسّع كمّي ونوعي** عن الأسبوع السابق مع بقاء المركّبية مرتفعة. هذا يتسق مع التحذيرات من استمرار **قتل/اختطاف/اعتقالات** تستهدف مجتمعات أو أفرادًا على خلفية الانتماء أو الاشتباه بالارتباط بالسلطة السابقة، بما يعكس أثر "الظلّ الأمني" وضعف المساءلة في البيئة الانتقالية.

أما **الحكومة الإسرائيلية** فتسجّل توسعًا رقميًا، لكن مع **هبوط المركّبية** ، وهو نمط ينسجم مع التوصيف لجنوب سوريا بأنه **متقلب/متوتر**؛ حيث ينتج أثر حقوقي مباشر على الحياة اليومية عبر إجراءات ميدانية متكررة دون تحولٍ لازم إلى قتال واسع.

ضمن السياق الأوسع، يظل المؤشر الحقوقي حساسًا لصدَمات سياسية–اجتماعية متزامنة (توترات الساحل واحتجاجات اللاذقية، وحوادث عنف ذات بعد طائفي) بما يزيد قابلية "الارتداد" بدل الاستقرار .كما أن دخول **إعادة فئة/إصلاح العملة** حيّز التنفيذ في 2026/01/01 يرفع القلق المعيشي والاحتكاك الإداري–الأمني قصير الأجل، دون أن يضمن وحده تحسنًا حمائيًا ما لم تُقرن الخطوات الاقتصادية بضمانات مساءلة وحماية فعّالة .

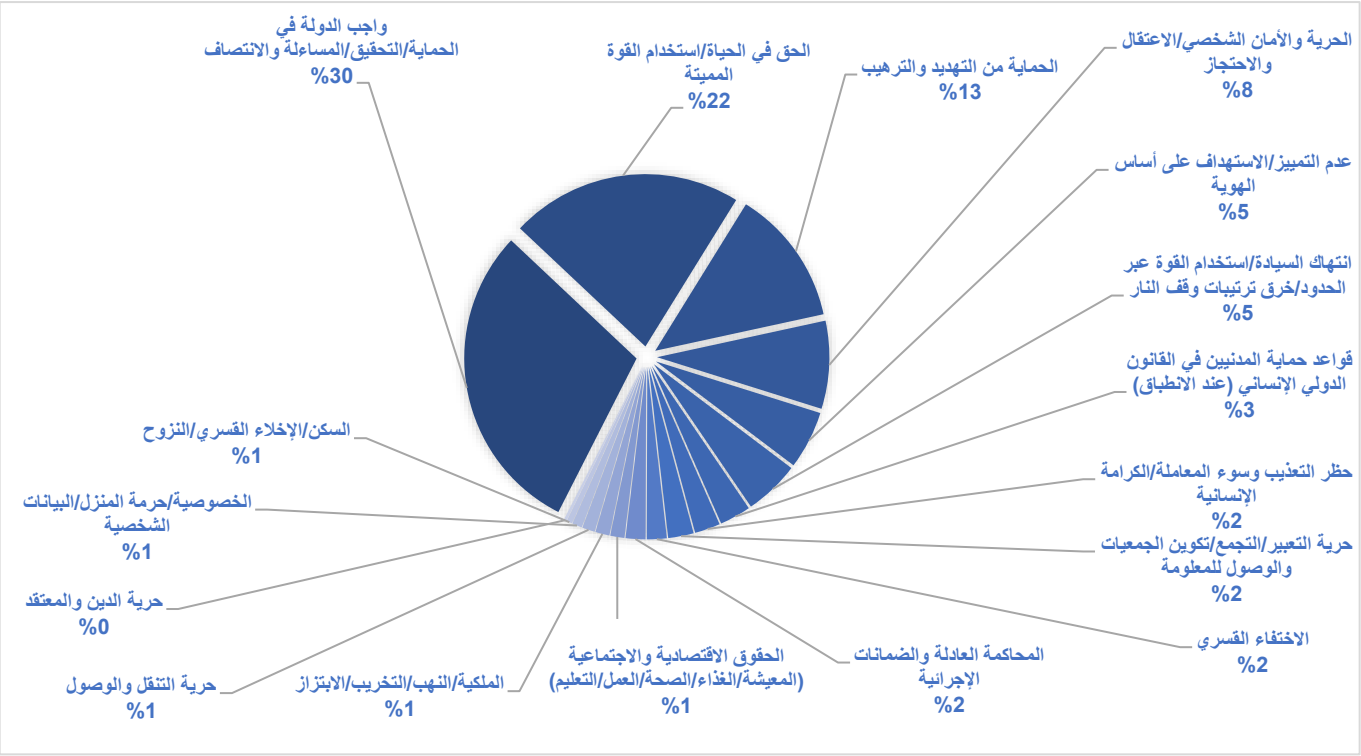

خلال **26/12/2025–01/01/2026** يُظهر **جدول الأنماط** يتحرك وفق ثلاث كُتل رئيسية متداخلة : **فشل الحماية/المساءلة**، ثم **العنف المميت**، ثم **بيئة الترهيب والضبط**.

1. **واجب الدولة في الحماية/التحقيق/المساءلة والانتصاف** يتصدر، وهو مؤشر "بنيوي" أكثر منه حدثي: أي أن البيانات لا تقول فقط إن الانتهاكات وقعت، بل تقول إن **آليات المنع والتحقيق والاستجابة والانتصاف ضعيفة/غير رادعة** .هذا يتقاطع مع الخطاب العام الذي شدد أواخر 2025 على استمرار تقارير عن **قتل/اختطاف/اعتداءات** واستهداف مجتمعات بعينها، مع مطلب واضح بوقف الانتهاكات وتعزيز المساءلة.
2. **الحق في الحياة/استخدام القوة المميتة** يأتي ثانيًا: ارتفاع هذه الفئة يقرأ عادةً كـ **ارتفاع مخاطر السلامة الجسدية** لا كحالة أمنية "قابلة للاحتواء" فقط. سياقيًا، التوترات الطائفية/الاحتجاجات والاشتباكات المحلية في أواخر كانون الأول (مثل الساحل) تفسّر لماذا تزداد مؤشرات العنف والإصابات/القتل ضمن السجل الحقوقي في هذه المرحلة .
3. **الحماية من التهديد والترهيب** تُظهر أن "الكلفة الحقوقية" لا تُقاس بالعنف المميت وحده، بل أيضًا بـ **مناخ الخوف** الذي يضغط على الحياة اليومية وحرية الحركة والقدرة على الوصول للخدمات. هذا النمط يرتبط غالبًا بفترات إعادة ضبط النفوذ محليًا، حيث تتسع أدوات الردع غير القضائية والتهديدات المباشرة وغير المباشرة.

4. **الحرية والأمان الشخصي/الاعتقال والاحتجاز** مع **الاختفاء القسري** و**المحاكمة العادلة/الضمانات الإجرائية** يرسم "سلسلة ضبط" متكاملة **:توقيف/احتجاز نتيجة ضعف ضمانات نتيجة مخاطر اختفاء/تعسف** .هذا ينسجم مع التحذيرات خلال 2025 عن استمرار أنماط الاعتقال/الاحتجاز التعسفي والحاجة لالتزامات أوضح بسيادة القانون.
5. **عدم التمييز/الاستهداف على أساس الهوية** مع إشارات العنف/الاحتجاجات ذات البعد الهوياتي، يعني أن جزءًا من الانتهاكات لا يقع عشوائيًا بل في سياق **استقطاب اجتماعي** يزيد قابلية الاستهداف على أساس الانتماء .
6. على مستوى السياق الدولي–الإقليمي، حضور **انتهاك السيادة/استخدام القوة عبر الحدود** يتوافق مع التوصيف لجنوب سوريا بأنه **متقلب أمنيًا** خلال تلك الفترة، حيث ترتفع "انتهاكات المجال/الاقتراب من المدنيين/المنع والتقييد" كجزء من احتكاك السيطرة .
7. بروز **قواعد حماية المدنيين في القانون الدولي الإنساني** مع **الملكية/النهب/التخري** و**الحقوق الاقتصادية والاجتماعية** يظهر استمرار أن الانتهاكات ليست "أمنيًا" فقط؛ بل تحمل أثرًا معيشيًا–مؤسساتيًا. وهذا يتعزز بسياق اقتصادي ضاغط تزامن مع **بدء/إعلان إجراءات استبدال/إعادة فئة العملة مطلع 2026؛** وهي لحظات انتقال اقتصادي كثيرًا ما ترافقها تشددات ضبطية قصيرة الأجل واحتكاكات يومية تزيد هشاشة الحماية بدل أن تُحسّنها فورًا.